جمعيّة مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON

النشرة الشهرية
تموز / ٢٠٢٥

MONTHLY BULLETIN
JULY / 2025

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثّل آراء موقّعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

المحتويات

افتتاحية العدد	٤
التقرير الإقتصادي	٦
أبحاث ودراسات	٢٤
أخبار إقتصادية محلية	٢٩
أخبار مصرفية محلية	٣١
صحافة متخصّصة أجنبية	٣٣

بين سعيٍ لإصلاح القطاع... واستحقاق ٣١ آب !

في الوقت الذي يسعى فيه المجلس النيابي لإقرار قانون إعادة هيكلة المصارف وبانتظار قانون معالجة الفجوة المالية، صدر قرار مديرية الواردات في وزارة المالية، حاملاً تداعيات خطيرة قد تُقوّض ما تبقّى من مقومات استمرارية القطاع المصرفي.

❖ ما تطلبه مديرية الواردات :

- تسديد المصارف ضرائب بنسبة ١٧٪ على مؤونات سبق أن كوّنتها التزاماً بقرارات لجنة الرقابة على المصارف في مصرف لبنان.
- هذه المؤونات خُصّصت لتغطية خسائر سندات اليوروبوندز، التي توقّفت الدولة عن دفعها منذ آذار ٢٠٢٠.
- مهلة التسديد: ٣١ آب ٢٠٢٥.

❖ ما واقع هذه السندات اليوم ؟

- السندات تُتداول حالياً في الأسواق العالمية بما يقارب ١٨ سنتاً للدولار الواحد.
- أي أن الدولة اقتطعت فعلياً ٨٢٪ من قيمتها، وهي أموال تعود بالنتيجة للمودعين.
- ومع ذلك، تطالب الدولة الآن بـ ١٧٪ إضافية من المصارف كضريبة على هذه الخسائر!

❖ التناقض الخطير :

- لجنة الرقابة على المصارف في مصرف لبنان ألزمت المصارف بتكوين مؤونات بنسبة ٧٥٪ على سندات اليوروبوندز، بعد توقف الدولة عن الدفع.
- نصت المادة السابعة من مشروع قانون إعادة الهيكلة في تقويمها للمصارف على ما يلي « تقويم السندات السيادية أو أدوات الدين الحكومية المحتفظ بها في محفظتها بالاستناد إلى القيمة السوقية» والتي تقارب حالياً ١٨٪ من قيمة السندات.
- وزارة المالية، وهي من أعدّت مشروع قانون إعادة الهيكلة، تناقض نفسها بالمطالبة بضريبة على هذه المؤونات، التي تُعتبر انعكاساً محاسبياً لفقدان قيمة السندات.

❖ النتائج الكارثية لهذا القرار :

- سحب مئات ملايين الدولارات، وقد تصل إلى مليار دولار، من سيولة المصارف أي من أموال يُفترض أن تُسدد للمودعين.

- التأثير على قدرة المصارف على الالتزام بتسديد الدفعات الشهرية للمودعين، في حال تجفيف سيولتها لتمويل عجز الدولة عبر ضرائب مجحفة.
- تهديد القدرة على تنفيذ أي خطة إصلاحية لاحقة.

❖ أسئلة مشروعة تطرحها المصارف :

- إذا كانت الدولة قد أعلنت توقفها عن الدفع، فكيف لا ترى مديرية الواردات ضرورة لتكوين مؤونات على اليوروبوندز؟
- ما الفائدة من احتفاظ المصارف بسندات تستنزف الضريبة ما تبقّى من قيمتها؟؟
- وهل من مصلحة الدولة توجيه المصارف لتحقيق الخسارة محاسبياً عبر بيع سنداتها، فتصبح كلها مملوكة من الخارج؟

❖ الرسالة واضحة :

- المصارف تتمسّك بإيجاد حل عادل للأزمة عبر قانون شامل يعالج الفجوة المالية ويعيد هيكلة القطاع.
- لكنها ترى أن إخضاع الخسائر للضريبة يُفرغ عملية الإصلاح من مضمونها الحقيقي.

❖ الحل المقترح :

- إما عبر وضع الإطار القانوني لهذه المؤونات ضمن قانون إعادة هيكلة المصارف.
- أو تأجيل المطالبة بدفع الضريبة إلى أن يتّضح مصير سندات اليوروبوندز، في وقت ليس ببعيد، من خلال قانون معالجة الفجوة المالية.

❖ في الخلاصة :

- فرض الضريبة على الخسائر من قبل من تسبّب بها، سابقة تستأهل براءة اختراع عالمية.
- إذا لم يُعالج موضوع المؤونات على اليوروبوندز بحكمة، فعبثاً يحاول المجلس النيابي إصدار قوانين للمعالجة، لأنه لن تتبقّى مصارف لإعادة هيكلتها.

ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الإقتصادي العام

أيار 2025

أولاً– الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في أيار ٢٠٢٥، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ١٧٣٧ شيكاً بقيمة ٢٩٣٣ مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٥٣٥٢ شيكاً بقيمة تجاوزت الـ ٧٠,٦ مليون دولار أميركي. وبمقارنة الأشهر الخمسة الأولى من العامَيْن ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، يكون عدد الشيكات بالليرة ازداد بـ ٣٧٣٧ شيكاً وبمقدار ٧٧٦٨ مليار ليرة، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ١٤٩٦١ شيكاً وبقيمة ٢٠٤,١ ملايين دولار.

جدول رقم 1

تطوّر الشيكات المتقاصّة والصادرة عن حسابات Fresh في الأشهر الخمسة الأولى من العامَيْن 2025-2024

	2024	2025
الشيكات بالليرة		
– العدد	2949	6686
– القيمة (مليار ليرة)	4673	12441
– متوسّط قيمة الشيك (ملايين الليرات)	1585	1861
الشيكات بالعملات الأجنبية		
– العدد	5840	20801
– القيمة (مليون دولار)	79,6	283,7
– متوسّط قيمة الشيك (دولار)	13629	13639

المصدر : مصرف لبنان

أمّا بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنّفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٤٤٥٤ مليار ليرة في أيار ٢٠٢٥ مقابل ٤٢٢٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٨٤٥٢ مليار ليرة في أيار ٢٠٢٤، وتراجعت بنسبة ٢٥,٠٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٥٥ مليون دولار مقابل ٤٢ مليون دولار و١٠٠ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٤٨,٣٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 2
تطوّر الشيكات المتقاصّة الصادرة عن حسابات غير مصنّفة Fresh في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2022-2025

	2022	2023	2024	2025
الشيكات بالليرة				
– العدد (آلاف)	452	172	83	45
– القيمة (مليار ليرة)	13767	22667	32076	24046
– متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	30458	131785	386458	534356
الشيكات بالعملات الأجنبية				
– العدد (آلاف)	428	61	9	5
– القيمة (مليون دولار)	4943	1943	681	352
– متوسّط قيمة الشيك (دولار)	11549	31852	75667	70400

المصدر : مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في أيار ٢٠٢٥، انخفضت قيمة الواردات السلعية إلى ١٨٢٢ مليون دولار مقابل ١٩٤١ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١٥٥٥ مليون دولار في أيار ٢٠٢٤). وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ٨١٤٠ مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٥ بزيادة نسبتها ١٦,٠٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً بنسبة أكبر بلغت ٢٥,٩٪ في الفترة المذكورة.

وتوزّعت الواردات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٤,٤٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٧,٩٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيميائية (٨,٢٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٧,٧٪)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (٦,٢٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٥، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١٠,٦٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (٩,٠٪)، فالإمارات العربية المتحدة (٨,٤٪)، ثم كلّ من مصر وتركيا (٧,٥٪).

جدول رقم 3
الواردات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2022-2025

	2022	2023	2024	2025	نسبة التغيّر 2024-2025، %
الواردات السلعية (مليون دولار)	7248	7271	7016	8140	16,0+
الواردات السلعية (ألف طن)	4751	4580	5036	6341	25,9+

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في أيار ٢٠٢٥، بلغت قيمة الصادرات السلعية حوالي ٢٨٤ مليون دولار، مقابل ٢٦٢ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٣٦ مليون دولار في أيار ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الصادرات السلعية ١٤٨٠ مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٥، بارتفاع نسبته ٢١,٥٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

وتوزّعت الصادرات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٣٦,٨٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٦٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٢,١٪)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (٨,٨٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٧,٥٪). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٥، نذكر: سويسرا التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ١٩,٩٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (١٩,٣٪)، فمصر (٤,١٪)، ثم كلّ من سوريا والعراق (٤,٠٪).

جدول رقم 4

الصادرات السلعية في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2022-2025

	2022	2023	2024	2025	نسبة التغيّر 2025-2024، %
الصادرات السلعية (مليون دولار)	1643	1187	1218	1480	21,5+
الصادرات السلعية (ألف طن)	692	663	619	745	20,4+

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في أيار ٢٠٢٥، انخفض **عجز الميزان التجاري** إلى ١٥٣٨ مليون دولار مقابل عجز قدرُه ١٦٧٩ مليون دولار في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ١٣١٩ مليون دولار في أيار ٢٠٢٤). وازداد عجز الميزان التجاري إلى ٦٦٦٠ مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل عجز قدرُه ٥٧٩٨ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.
- في أيار ٢٠٢٥، ارتفعت **الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٣٠١ مليون دولار، نتيجة ارتفاع كلّ من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ٢١٨ مليون دولار -بشكل رئيسي بسبب ارتفاع أسعار الذهب عالمياً وبالتالي قيمة محفظته من الذهب-وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٨٣ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بحوالي ٢٤٧٤ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٥.

وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٥، ازداد **صافي الموجودات الخارجية بما فيها الذهب** بقيمة ٨١٤٣ مليون دولار نتج من ارتفاع كلّ من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (+٧٢٥٤ مليون دولار) ولدى المصارف والمؤسسات المالية (+٨٩٠ مليون دولار).

أما **الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب** فقد ارتفعت بحوالي ١٣٤ مليون دولار في شهر أيار ٢٠٢٥، وبحوالي ١٨٥٧ مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل ارتفاعها بحوالي ٧٩٢ مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٤.

قطاع البناء

- في أيار ٢٠٢٥، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتَيْ المهندسين في بيروت والشمال ٧٦٩ ألف متر مربع

(م٢)، مقابل ٦١٣ ألف م٢ في الشهر الذي سبق و٦٤٧ ألف م٢ في أيار ٢٠٢٤. وازدادت هذه المساحات بنسبة ١٨,٥٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 5
مساحات البناء المرخَّص بها في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2022-2025

	2022	2023	2024	2025
مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)	5736	1969	2626	3110

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في أيار ٢٠٢٥، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري ٢٢٨٧,٦ مليار ليرة مقابل ٢٦٤٦,١ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و١١٣٧,٥ مليار ليرة في أيار ٢٠٢٤، لترتفع بذلك بنسبة ١٥٨,٠٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.
- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت ٢٣٩ ألف طن في نيسان ٢٠٢٥ (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل ١٩٥ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٨٣ ألف طن في نيسان ٢٠٢٤. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد سجّلت ارتفاعاً كبيراً نسبته ٤٨,٦٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

قطاع النقل الجوي

في أيار ٢٠٢٥، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٤٦٠٧ رحلات، وبلغ عدد الركاب القادمين ٢٩٩٧٠٠ شخص وعدد المغادرين ٢٦٠٣٢٢ شخصاً وعدد الركاب العابرين ٧٧ شخصاً فقط. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٤٦٢٥ طناً مقابل ١٨٥٦ طناً للبضائع المشحونة. وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازداد كلّ من عدد الرحلات بنسبة ١,٣٪ وحركة القادمين بنسبة ١٠,٧٪، في حين تراجع كلّ من حركة المغادرين بنسبة ٠,٢٪ وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١,٩٪.

جدول رقم 6
حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميدل ايست منها في الأشهر الخمسة الأولى من العامَيْن 2024-2025

	2024	2025	التغيّر، %
حركة الطائرات (عدد)	19306	19552	1,3+
منها: حصّة الميدل ايست، %	39,1	50,1	
حركة القادمين (عدد)	1138802	1260997	10,7+
منها: حصّة الميدل ايست، %	37,8	49,2	
حركة المغادرين (عدد)	1150520	1148334	0,2–
منها: حصّة الميدل ايست، %	39,2	51,1	
حركة العابرين (عدد)	1549	287	81,5–
حركة شحن البضائع (طن)	26908	26386	1,9–
منها: حصّة الميدل ايست، %	22,0	28,4	

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في أيار ٢٠٢٥، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١١٩ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٥١٢٠٨١ طناً والمشحونة ٧٤٢٣٣ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ٢٠٠٣٨ مستوعباً. وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازداد كلّ من حجم البضائع المفرغة بنسبة ١٩,١٪ وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٢٣,٢٪، في حين تراجع كلّ من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٧,٦٪ وحجم البضائع المشحونة بنسبة ٢,٦٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في أيار ٢٠٢٥، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ١,٣١٪ قياساً على الشهر الذي سبق. وارتفع بنسبة ١٤,٤٤٪ قياساً على أيار ٢٠٢٤، حيث سجّلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الاتصالات والنقل، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كلّ من بند التعليم والصحة والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بالإضافة إلى سلع وخدمات متفرّقة.

بورصة بيروت

في أيار ٢٠٢٥، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٢٣٩٨٩٦٦ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرُها ٤٨,٠٧ مليون دولار مقابل تداول ١٨٨٨٩٨٥ سهماً بقيمة إجمالية قدرُها ١١,٨٨ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٤٩٥٥٠٤ أسهم متداولة بقيمة ٢٥,٢٣ مليون دولار في أيار ٢٠٢٤). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ٢٠٦٤٤ مليون دولار مقابل ٢١١٥١ مليون دولار و١٧١٢٥ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيار ٢٠٢٥، استحوذت شركة سوليدير بسهمَيْها «أ» و«ب» بنسبة ٨٨,١٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٩,٦٪ للقطاع المصرفي و٢,٣٪ للقطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة البورصة في الأشهر الخمسة الأولى من العامَيْن ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ يتبيّن الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ٥,٢ ملايين سهم إلى ٧,٨ ملايين.
- انخفاض قيمة التداول من ٢٢٥,٧ مليون دولار إلى ١٢٩,٦ مليوناً.

الملحق الإحصائي
الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2025

الواردات السلعية			الصادرات السلعية		
البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)	البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)
الصين	865	10.6	سويسرا	295	19.9
اليونان	731	9.0	الإمارات العربية المتحدة	286	19.3
الإمارات العربية المتحدة	683	8.4	مصر	61	4.1
مصر	613	7.5	سورية	60	4.1
تركيا	608	7.5	العراق	59	4.0
سويسرا	596	7.3	الولايات المتحدة الأميركية	51	3.4
ايطاليا	413	5.1	تركيا	51	3.4
الولايات المتحدة الأميركية	287	3.5	قبرص	42	2.8
ألمانيا	265	3.3	اليونان	35	2.4
المملكة العربية السعودية	234	2.9	الأردن	34	2.3
فرنسا	183	2.2	قطر	29	2.0
البرازيل	177	2.2	كوريا	26	1.8
الهند	158	1.9	ساحل العاج	25	1.7
الاتحاد الروسي	133	1.6	كونغو	20	1.4
اسبانيا	124	1.5	كندا	20	1.4
رومانيا	118	1.4	المغرب	19	1.3
دول أخرى	1952	24.0	دول أخرى	367	24.8
مجموع الواردات السلعية	**8140**	**100.0**	**مجموع الصادرات السلعية**	**1480**	**100.0**

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

الشهر/العام	2020	2021	2022	2023	2024			2025		
					مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع	مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع
كانون الثاني	(157.9)	(410.6)	(353.0)	(461.5)	(308.5)	197.5	(111.0)	1925.0	283.4	2208.3
شباط	(347.4)	(340.6)	(601.8)	2099.7	161.3	(71.8)	89.6	753.1	166.0	919.1
آذار	(556.8)	(95.9)	(518.5)	(463.5)	1605.4	24.5	1629.9	2150.0	90.9	2240.9
نيسان	(240.6)	(546.0)	(229.4)	62.3	1096.7	64.0	1160.7	2207.8	266.3	2474.2
أيار	(887.7)	(180.7)	(402.3)	(5.6)	461.7	9.2	471.0	217.8	83.0	300.8
حزيران	(295.8)	(238.3)	(474.1)	(88.2)	(70.4)	(465.6)	(536.0)			
تموز	(3046.4)	38.7	(207.7)	(217.2)	1162.6	(31.1)	1131.5			
آب	(1968.0)	(592.8)	(314.3)	145.1	1216.7	54.4	1271.1			
أيلول	(2107.7)	784.6	48.5	470.2	1332.7	25.5	1358.2			
تشرين الأول	(380.0)	(154.4)	192.8	(81.2)	725.1	1023.7	1748.8			
تشرين الثاني	(214.4)	159.9	(354.4)	185.6	(1167.0)	182.6	(984.4)			
كانون الأول	(348.1)	(384.4)	17.1	591.3	(502.5)	(287.0)	(789.5)			
المجموع العام	(10550.8)	(1960.5)	(3197.1)	2237.0	5714.0	725.9	6439.9	7253.7	889.6	8143.3

المصدر : مصرف لبنان

* تعكس التغيّرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.
** تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحتسبة ضمن المطلوبات الخارجية.

ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغيّر في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م٢)
أيار 2024 - أيار 2025

المحافظات	أيار 24	النسبة (%)	أيار 25	النسبة (%)
بيروت	16911	2.61	39383	5.12
جبل لبنان	196955	30.45	267950	34.82
البقاع	99461	15.38	52483	6.82
الشمال (1)	2178	0.34	8620	1.12
الشمال (2)	149245	23.07	150467	19.55
الجنوب	128301	19.84	170066	22.10
النبطية	53787	8.32	80523	10.46
المجموع	646838	100.00	769492	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
أيار 2024 - أيار 2025

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العام	استيراد	تصدير	المجمو
أيار 24	2154	2144	4298	267841	238972	506813	368	507181	4429	2239	6668
أيار 25	2304	2303	4607	299700	260322	560022	77	560099	4625	1856	6481
التغير %	7.0	7.4	7.2	11.9	8.9	10.5	-79.1	10.4	4.4	-17.1	-2.8

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
أيار 2024 - أيار 2025

	أيار 2024	أيار 2025	التغيّر %
عدد البواخر	117	119	1.7
البضائع المفرغة (طن)	470332	512081	8.9
البضائع المشحونة (طن)	71099	74233	4.4
المستوعبات المفرغة	17700	20038	13.2
عدد السيارات المستوردة	3052	6988	129.0

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ثانياً – التطوّرات في المالية العامة والدين العام

نشير بداية إلى أن وزارة المالية توقّفت منذ الشهر الأخير من العام ٢٠٢١ عن نشر أرقام الإيرادات والنفقات العامة الشهرية مع تفاصيلها وتوزّعها. وفي معطيات مقتضبة، واستناداً إلى دائرة السيولة في مديرية الخزينة في وزارة المالية، بلغ مجموع الإنفاق العام ما يعادل ٣,٨ مليارات دولار أميركي في العام ٢٠٢٤، مقابل ٤,١ مليارات دولار للمقبوضات الإجمالية، ليتحقّق فائض عام بحوالي ٢٩٧ مليون دولار. وللمقارنة ودائماً بحسب دائرة السيولة، بلغت المدفوعات الإجمالية ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ مليار للمقبوضات الإجمالية، لينتج بذلك فائض عام بمقدار ٣٨٠ مليون دولار.

المالية العامة
(المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

	2022	2023	2024
المقبوضات الإجمالية	**34,758**	**236,537**	**366,150**
منها الإيرادات المحصّلة على الاستيراد	5,622	115,451	150,112
المدفوعات الإجمالية	**49,241**	**204,000**	**339,531**
منها الرواتب والتعويضات	22,000	71,000	99,693
منها خدمة الدين العام والأساس	2,078	12,783	60,666
الرصيد العام	**14,483 -**	**32,537**	**26,619**
سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أميركي	**1,508**	**85,500**	**89,500**

المصدر: وزارة المالية

أما بخصوص الدين العام، وفي انتظار صدور الأرقام الرسمية المحدّثة من وزارة المالية، نكتفي بعرض تطورات محفظة سندات الخزينة بالليرة المتوافرة شهرياً. ويمكن الاطّلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المتعلّقة بالدين العام (لغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في أيار ٢٠٢٥، واصلت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة بجميع الفئات تراجعها وبلغت ٦٠٢٣٧ مليار ليرة في نهاية الشهر المذكور مقابل ٦١٤٨٥ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٥ و٦٧١٦٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤. وعليه تكون هذه المحفظة قد انخفضت بمقدار ٦٩٢٨ مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٥. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة التوقّف عن إصدارات جديدة من أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية يقابله استحقاقات لسندات من فئات مختلفة.

جدول رقم 7
توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة– بالنسبة المئوية)

	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	120 شهراً	144 شهراً	180 شهراً	المجموع
ك 1 2024	4,73	7,32	13,15	21,89	46,22	4,58	2,11	100,00
نيسان 2025	3,54	6,19	12,88	21,92	48,16	5,00	2,30	100,00
أيار 2025	2,86	6,32	12,98	21,88	48,50	5,11	2,35	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

في نهاية أيار ٢٠٢٥، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات ٤٨,٥٪ من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢١,٩٪) والسندات من فئة ٥ سنوات (حوالي ١٣,٠٪).

الملحق الإحصائي

التطوّرات في الدين العام

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين
(نهاية الفترة – مليار ليرة)

البيان	ك2-22	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)
المصارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصرف لبنان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسات العامة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
(مليار ليرة)

	ك1-21	النسبة (%)	ك2-22	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)
الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية	93247	100.0	91278	100.0	91169	100.0	91795	100.0
(مليار ل.ل)								
مصرف لبنان	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
قروض	0		0		0		0	
سندات خزينة	58002		58255		57403		57022	
المصارف	21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
سندات خزينة	20900		18850		15317		15303	
قروض للمؤسسات العامة	300		305		258		256	
آخرون(سندات)	14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
الجمهور	581		571		413		699	
المؤسسات العامة	13021		12869		17153		17905	
المؤسسات المالية	443		428		625		610	
الدين المحرر بالعملات الاجنبية	38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
(مليون دولار أميركي)								
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
غيرها	36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
ودائع القطاع العام (مليار ليرة)	19238		17944		26445		28707	

المصدر : مصرف لبنان

ثالثاً: التطورات المصرفية والنقدية

• الودائع والتسليفات بالليرة

تراجعت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٧٣٧٢٥ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٥ مقارنةً مع ٨٠٧٣١ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٥، مقابل ٦٧٨٩٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

ازدادت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالليرة على نحو بسيط إلى ١١٨٨٧ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٥، مقابل ١١٨٦٩ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٥ و١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. ونُذكّر بأنّ هذه التسليفات عرفت منحًى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقّات بالليرة.

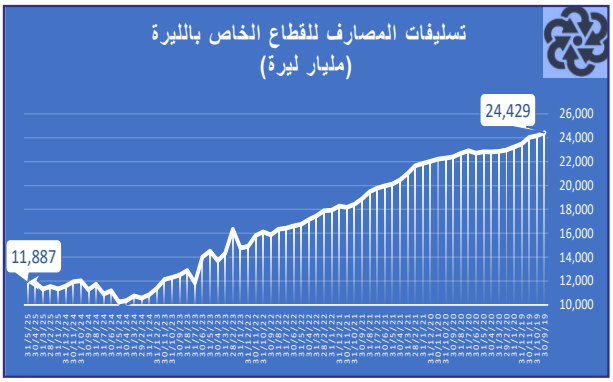

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد ارتفعت إلى ١٦,١٪ في نهاية أيار ٢٠٢٥، مقابل ١٤,٧٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. أمّا استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

- وبلغت **محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة** ٨٤٩١ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٥، مقابل ٨٤٤٦ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٥ و٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، وقد سجّلت منحًى تراجعياً منذ بداية الأزمة.

• الكتلة النقدية بالليرة

تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى ٧١١٧١ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٥ بالمقارنة مع ٧٢٤٦٨ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٥٨٠٧٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

كما تراجعت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادّخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٤٥٨١٠ مليارات ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٥ بالمقارنة مع ١٥٥١٠٧ مليارات ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٥، مقابل ١٣٠٩٨٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

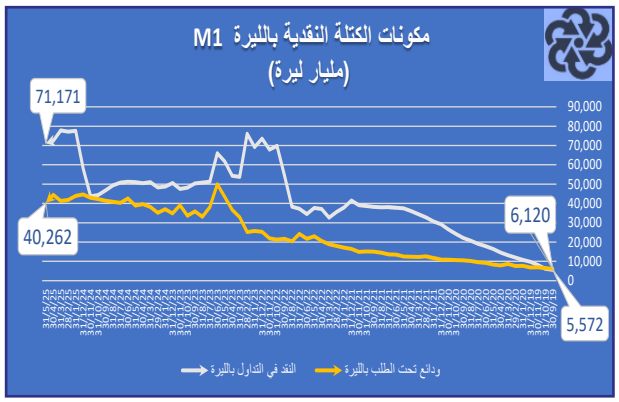

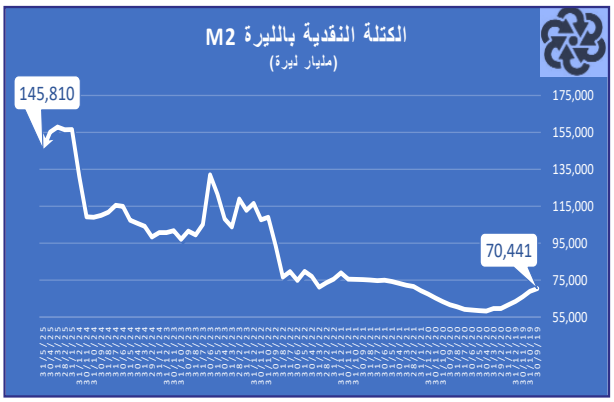

• **الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية**

تراجعت **ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف** إلى حوالي ٨٧,٨ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥، مقابل ٨٨,١ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٥ و٨٧,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، مع العلم أنّها تتضمّن ودائع الـ Fresh. ونُذكّر بأنّ هذه الودائع تراجعت بشكل مستمرّ منذ بداية الأزمة، نتيجة استفادة المودعين من مضامين التعميمَيْن ١٥١ و١٥٨ ومؤخراً التعميم ١٦٦ إضافة إلى عمليات حسم الشيكات وتسديد القروض.

في حين تراجعت **التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية** قليلاً إلى حوالي ٥,٣٦ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥، موزّعة بين حوالي ٤,٤٨ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٨٨ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، مقابل ٥,٤٠ مليارات دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٥ و٥,٨٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

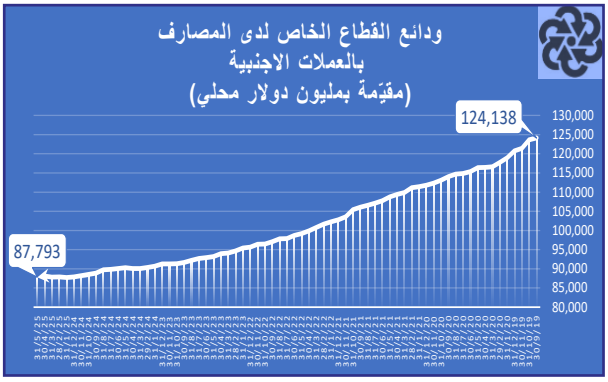

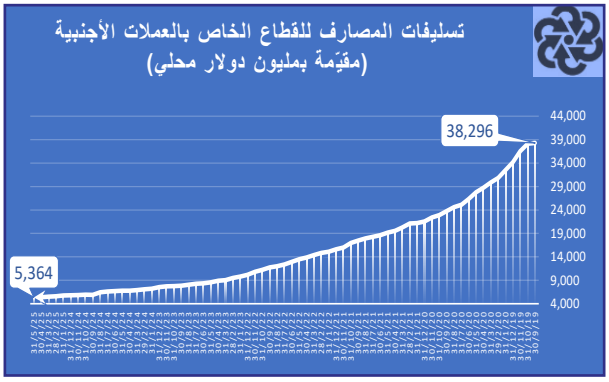

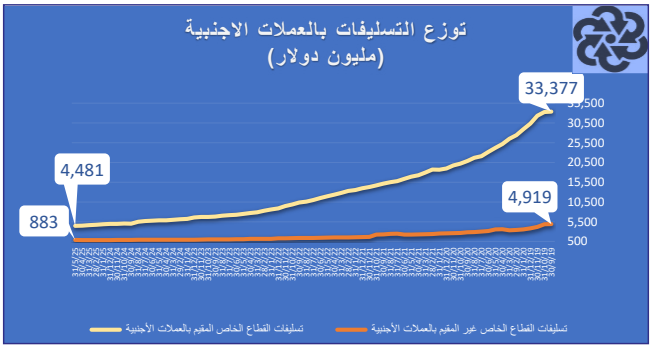

وبذلك، تكون **نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية** قد بقيت مستقرّة على ٦,١٪ في نهاية أيار ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر الذي سبقه.

• **بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية**، صافية من المؤونات، حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥، مقابل ما يقارب ٢,٣ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه (٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

• بلغت **ودائع المصارف لدى المصارف** المراسلة حوالي ٥,٢ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥ كما في نهاية نيسان ٢٠٢٥، وتراجعت التزامات **المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة** على نحو بسيط إلى حوالي ٢,٥ مليار دولار مقابل ٢,٦ مليار دولار في كلّ من التاريخين المذكورين.

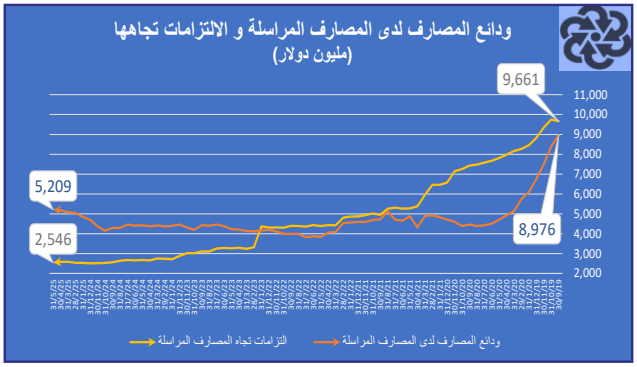

• انخفضت **ودائع المصارف التجارية (بالليرة وبالعملات الأجنبية) لدى مصرف لبنان** قليلاً إلى حوالي ٧٩,٠ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥، مقابل ٧٩,٤ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٥ (٧٩,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

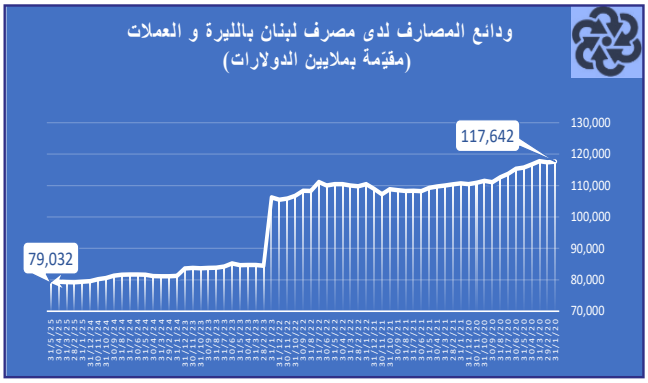

• تراجعت **حسابات رأس المال** إلى حوالي ٤,١ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥، مقابل ٤,٣ مليارات دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٥ و٤,٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

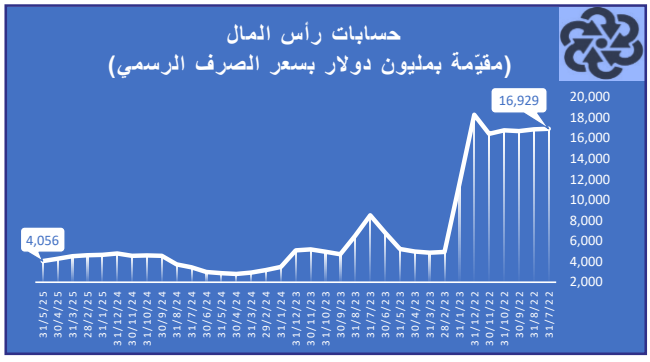

• بقيت القيم الثابتة المادية مستقرّة على حوالي ١,٣ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥ كما في نهاية نيسان ٢٠٢٥، مقابل ١,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• **عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي**

تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٣٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤، مقابل ٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٣٠٨٤ موظفاً في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤ (وهو رقم قابل للتعديل).

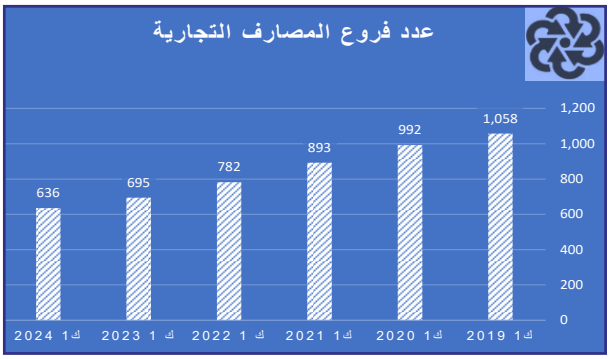

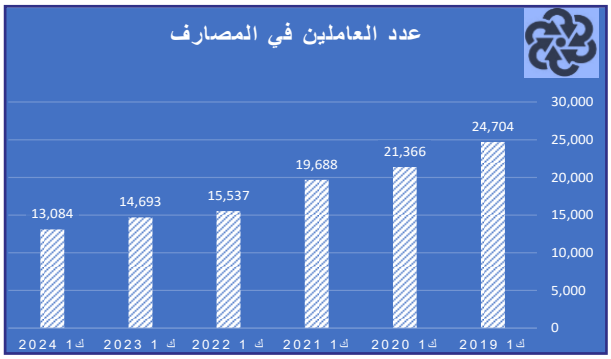

المصدر : مصرف لبنان

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية أيار ٢٠٢٥، بلغت الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية ٦,٥٤٪ مقابل ٦,٥٣٪ في نهاية الشهر الذي سبق و٦,٥٤٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. وبلغ متوسط عمر المحفظة ٨٧٨ يوماً (٢,٤١ سنة) مقابل ٨٩٢ يوماً (٢,٤٥ سنة) و٩٣٢ يوماً (٢,٥٦ سنة) في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي. يُذكر أن وزارة المالية متوقّفة عن إصدار أي من فئات سندات الخزينة بالليرة منذ كانون الثاني ٢٠٢٤.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في أيار ٢٠٢٥، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٢,٠٨٪ مقابل ١,٩٣٪ في الشهر الذي سبق (١,٠٢٪ في أيار ٢٠٢٤)، كما ارتفع متوسّط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٩,٢٦٪ مقابل ٧,٣٥٪ (٤,٥٢٪) في التواريخ الثلاثة المذكورة تباعاً.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9
تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (٪)

	أيار 2024	نيسان 2025	أيار 2025
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	1,02	1,93	2,08
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	4,52	7,35	9,26

المصدر : مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في أيار ٢٠٢٥، ارتفع قليلاً متوسّط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى ٠,١٠٪ مقابل ٠,٠٤٪ في نيسان ٢٠٢٥ و٠,٠٥٪ في أيار ٢٠٢٤، كما ارتفع متوسّط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ٥,٥٣٪ في أيار ٢٠٢٥ مقابل ٣,٦٩٪ في الشهر الذي سبق و٣,٢١٪ في أيار ٢٠٢٤. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10
تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (٪)

	أيار 2024	نيسان 2025	أيار 2025
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	0,05	0,04	0,10
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	3,21	3,69	5,53

المصدر : مصرف لبنان

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية

منذ كانون الثاني ٢٠٢٤، أدخل المصرف المركزي تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمّن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمّن موجوداته الخارجية كما أوردها محفظته من سندات اليوروبندز المُصدَرة من قِبَل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

ويفصّل الجدول أدناه موجودات مصرف لبنان الخارجية استناداً إلى التعديل الجديد.

جدول رقم 11
موجودات مصرف لبنان الخارجية
القيمة بملايين الدولارات، نهاية الفترة

	أيار 2024	كانون الأول 2024	نيسان 2025	أيار 2025
الذهب	21614	24102	30222	30389
العملات الأجنبية	9861	10089	11013	10961
الأوراق المالية الأجنبية	167	168	169	271
المجموع	**31642**	**34359**	**41403**	**41620**

المصدر : مصرف لبنان

الملحق الإحصائي
التطوّرات المصرفية والنقدية
الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيار 24	ك1 24	نيسان 25	أيار 25
الموجودات				
الموفورات	**7314402**	**7129571**	**7113405**	**7080094**
- أوراق نقدية	7738	7180	7168	6689
- ودائع لدى مصرف لبنان	7306664	7122391	7106236	7073405
ديون على القطاع الخاص المقيم	**533208**	**454119**	**416416**	**412756**
- بالليرات اللبنانية	10070	11433	11724	11742
- بالعملات الأجنبية	523138	442686	404692	401013
ديون على القطاع العام	**211542**	**208357**	**215723**	**210644**
منها: سندات بالليرة	10483	8778	8446	8491
سندات بالعملات	198764	197756	205476	200496
ديون مختلفة	2294	1823	1801	1658
موجودات خارجية	**836220**	**848956**	**926423**	**933314**
- قروض على غير المقيمين	84145	77989	78954	79173
- قروض على مصارف غير مقيمة	395742	420027	463374	466241
- موجودات خارجية أخرى	221418	222810	222690	223170
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	71694	56073	64488	60547
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	63222	72057	96917	104182
القيم الثابتة	**199792**	**222551**	**230158**	**230849**
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	**212190**	**352724**	**268149**	**255644**
موجودات غير مصنفة	**27013**	**15326**	**18410**	**20901**
المجموع	**9334366**	**9231604**	**9188682**	**9144201**
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم	**6254794**	**6062160**	**6068131**	**6032876**
- ودائع بالليرة	53928	65177	77902	69642
- ودائع بالعملات الأجنبية	6200866	5996983	5990229	5963234
ودائع القطاع العام	**76965**	**51576**	**57246**	**64800**
ودائع القطاع الخاص غير المقم	**1883705**	**1871676**	**1896484**	**1898356**
- بالليرات اللبنانية	2800	2718	2829	4084
- بالعملات الأجنبية	1880905	1868959	1893655	1894273
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	**239520**	**224295**	**230961**	**227861**
سندات دين	**45355**	**46234**	**30600**	**31183**
الاموال الخاصة	**258293**	**428536**	**383232**	**363014**
- أموال خاصة أساسية	224861	394917	351225	330946
- أموال خاصة مساندة	33433	33619	32007	32068
مطلوبات غير مصنفة	**575735**	**547127**	**522027**	**526112**
المجموع	**9334366**	**9231604**	**9188682**	**9144201**

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيار 24	ك1 24	نيسان 25	أيار 25
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	**2816939**	**3060111**	**3690448**	**3700788**
- ذهب	1934415	2157141	2704826	2719782
(مقيم بملايين د.أ)	(21614)	(24102)	(30222)	(30389)
- عملات أجنبية*	882524	902970	985622	981006
(مقيمة بملايين د.أ)	(9861)	(10089)	(11013)	(10961)
ديون على القطاع الخاص	**272**	**264**	**327**	**363**
سلفات للمصارف التجارية	**40755**	**38575**	**40644**	**39800**
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	**2909**	**1065**	**1000**	**989**
سلفات للقطاع العام	**1486745**	**1486943**	**1486716**	**1486745**
فروقات القطع	**3327599**	**3020901**	**2442038**	**2407173**
محفظة الأوراق المالية	**567116**	**560023**	**558873**	**567609**
القيم الثابتة	**544**	**540**	**643**	**653**
عمليات السوق المفتوحة المؤجّلة	**142991**	**136633**	**155382**	**160071**
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية				
موجودات غير مصنفة	**11176**	**13674**	**24714**	**25816**
المجموع	**8397047**	**8318729**	**8400786**	**8390007**
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	**58987**	**65564**	**79927**	**78139**
ودائع المصارف التجارية	**7581216**	**7415818**	**7389980**	**7360284**
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	**59163**	**65533**	**62720**	**63662**
ودائع القطاع الخاص	**5176**	**4787**	**4689**	**4765**
التزامات تجاه القطاع العام	**426931**	**533827**	**612326**	**629875**
التزامات خارجية	**162522**	**164400**	**165087**	**165058**
(مقيمة بملايين د.أ)	(1816)	(1837)	(1845)	(1844)
الأموال الخاصة	**64347**	**62219**	**62219**	**62219**
مطلوبات غير مصنفة	**38705**	**6580**	**23839**	**26005**
المجموع	**8397047**	**8318729**	**8400786**	**8390007**

المصدر : مصرف لبنان

*** ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.**

بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وبموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملات الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة.
استناداً الى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.

تطوّر الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيار 24	ك1 24	نيسان 25	أيار 25
الكتلة النقدية M1	**89933**	**102718**	**116868**	**111433**
- النقد في التداول	51062	58077	72468	71171
- ودائع تحت الطلب بالليرة	38871	44641	44401	40262
الكتلة شبه النقدية	**6255965**	**6062923**	**6065392**	**6032766**
- ودائع أخرى بالليرة	17541	28268	38239	34377
- ودائع بالعملات الأجنبية	6238423	6034655	6027153	5998389
سندات دين	**31930**	**32809**	**30598**	**31183**
النقد وشبه النقد				
- بالليرات اللبنانية M2	107475	130986	155107	145810
- بالليرات والعملات M3	6377828	6198450	6212859	6175381
- اجمالي الوفورات النقديةM4 =M3+سندات الجمهور	6398356	6208708	6220757	6182801
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	**1341074**	**1626243**	**2327864**	**2354803**
- الموجودات بالذهب	1934415	2157141	2704826	2719782
- الموجودات بالعملات الأجنبية	(593341)	(530898)	(376962)	(364980)
وضعية القطاع العام المدينة	**4962179**	**4594527**	**3936710**	**3871031**
- ديون صافية على القطاع العام	1634580	1573625	1494672	1463858
- فروقات القطع	3327599	3020901	2442038	2407173
ديون على القطاع الخاص	**652213**	**542272**	**505233**	**501423**
- بالليرات اللبنانية	11591	13834	14008	13557
- بالعملات الأجنبية	640622	528438	491225	487866
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	**(577638)**	**(564592)**	**(556948)**	**(551876)**
المجموع	**6377828**	**6198450**	**6212859**	**6175381**

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
أيار 2025

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	105642.12	108920.53	107885.69	108629.69
الجنيه الاسترليني	117719.35	121326.20	119658.52	120547.55
الين الياباني	602.69	626.27	618.47	621.40
الدولار الكندي	63983.41	65233.24	64527.73	64770.59
الدولار الاسترالي	57163.65	58246.60	57625.64	57423.20
اليورو	99166.00	101859.95	100970.21	101376.65

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	نيسان 25				أيار 25			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.27	1.34	1.32	1.33	1.32	1.36	1.34	1.35
الين الياباني	140.86	149.61	144.28	143.07	142.45	148.46	144.80	144.02
الفرنك السويسري	0.81	0.91	0.84	0.83	0.82	0.85	0.83	0.82
اليورو	1.08	1.15	1.12	1.14	1.11	1.14	1.13	1.13
أونصة الذهب	2981.96	3424.39	3222.97	3288.82	3177.65	3430.58	3289.56	3289.57

المصدر : Bloomberg.com

بطاقات الدفع المتداولة في لبنان: تطوّرها في السنوات الأخيرة

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

أن سجّلت أعداد البطاقات المصرفية وأيضاً السحوبات والمدفوعات من خلالها نمواً كبيراً ومتواصلاً حتى العام ٢٠١٩، جاءت الأزمة المالية والمصرفية التي يعرفها لبنان منذ ما يُقارب الـ ٦ سنوات لتضع حدّاً لهذا النمو كما هو مبيّن في الجداول والرسوم البيانية أدناه. نتناول في هذا التقرير تطوّر عدد بطاقات الدفع المُصدرة والممنوحة في لبنان في السنوات الأخيرة لغاية نهاية شباط ٢٠٢٥، بدايةً مع شبكة أجهزة الصرّاف الآلي، لنفصّل بعدها تطوّر عدد بطاقات الدفع المتداولة بمختلف أنواعها.

I- الشبكات

عرفت أجهزة الصرّاف الآلي ATM تراجعاً كبيراً منذ أواخر العام ٢٠١٩، إذ انخفض عددها الإجمالي من ٢٠٠٣ أجهزة في نهاية العام ٢٠١٩ إلى ١٤١٢ جهازاً في نهاية العام ٢٠٢٤ أي بتراجع نسبته ٢٩,٥٪، وارتبط ذلك بشكل خاص بإقفال الفروع المصرفية بسبب الأزمة. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو توقّف هذا المنحى السلبي، إذ أنّ عدد أجهزة الصرّاف الآلي عاودت ارتفاعها لتبلغ ١٤٢٣ جهازاً في نهاية شباط ٢٠٢٥.

توزّع عدد أجهزة الصرّاف الآلي على المناطق اللبنانية– نهاية الفترة

	بيروت وضواحيها	جبل لبنان	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	النبطية	البقاع	العدد الاجمالي
2018	724	746	195	159	33	141	1998
2019	738	735	205	151	29	145	2003
2020	672	689	201	143	32	137	1874
2021	600	634	185	132	32	141	1724
2022	513	566	161	118	31	126	1515
2023	482	520	149	122	28	121	1422
2024	439	553	153	120	28	119	1412
شباط 2025	439	562	153	120	29	120	1423

المصدر: مصرف لبنان

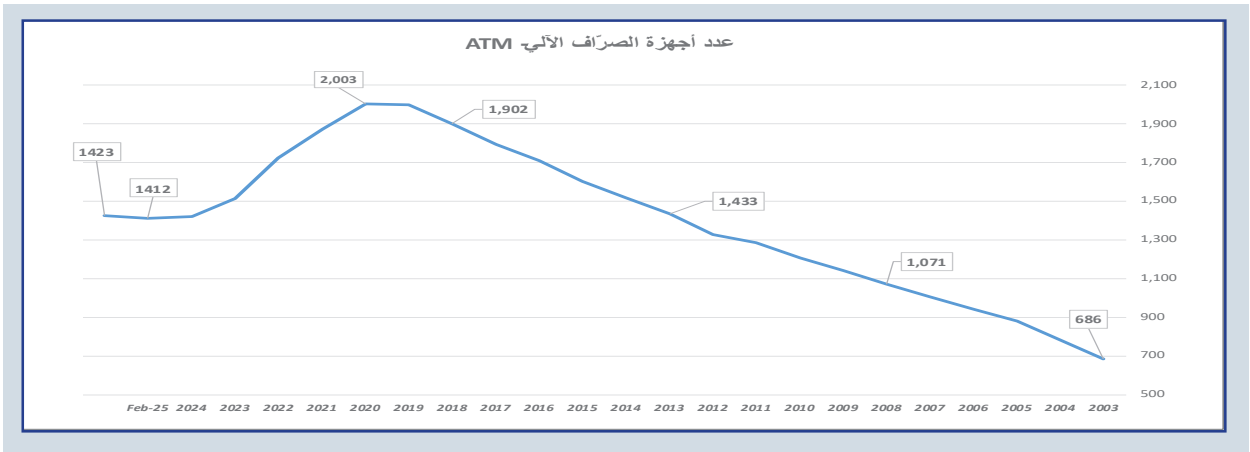

المصدر : مصرف لبنان

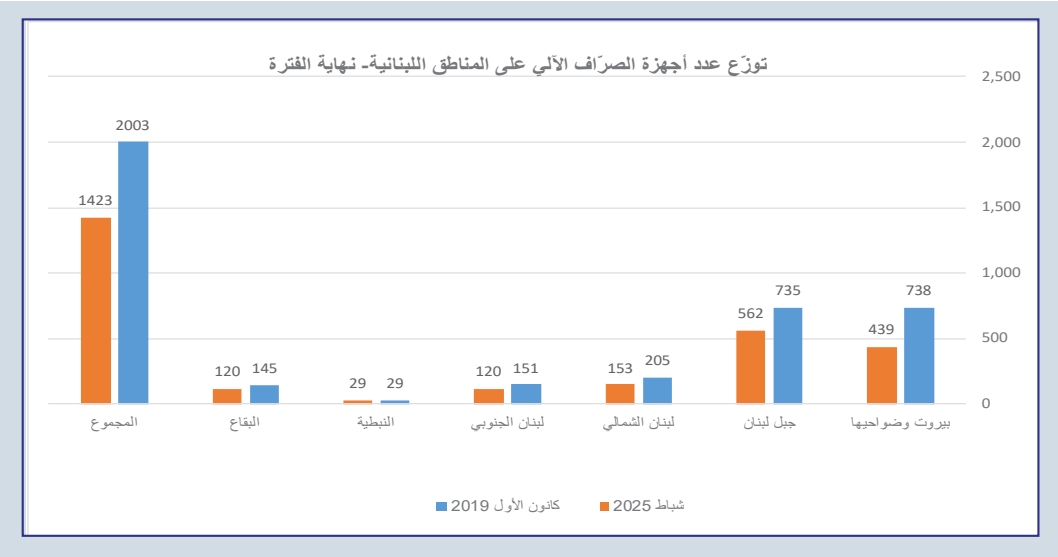

المصدر : مصرف لبنان

أمّا على صعيد مراكز البيع (POS)، فقد تراجع عدد العقود المبرمة مع التجار إلى ٢٣٨٣٦ عقداً في نهاية شباط ٢٠٢٥، مقابل ٤٨٤٧٤ عقداً في نهاية العام ٢٠١٩، أي بتراجع نسبته ٥٠,٨٪. كما نشير في هذا الإطار إلى تراجع عدد الماكينات الإلكترونية (TPE) بشكل كبير إلى ٢٤٨٤١ ماكينة في نهاية شباط ٢٠٢٥ مقابل ٣٧٩٣١ ماكينة في نهاية العام ٢٠١٩، أي بنسبة ٣٤,٥٪، بعد تسجيلها ارتفاعاً متواصلاً وملحوظاً في السنوات التي سبقت.

II- بطاقات الدفع في لبنان وأنواعها

في نهاية شباط ٢٠٢٥، تراجع العدد الإجمالي للبطاقات المصرفية المتداولة إلى ١٨٠١٨٧١ بطاقة مقابل ٣٠٣٦٧٥٦ بطاقة في نهاية العام ٢٠١٩، فيكون بذلك قد تراجع عددها بنحو ١٢٣٤٨٨٥ بطاقة في هذه الفترة وبنسبة ٤٠,٧٪. وفي نهاية شباط ٢٠٢٥، كان المقيمون يحملون ٩٦,٩٪ من اجمالي عدد البطاقات، مقابل ٣,١٪ بحوزة غير المقيمين.

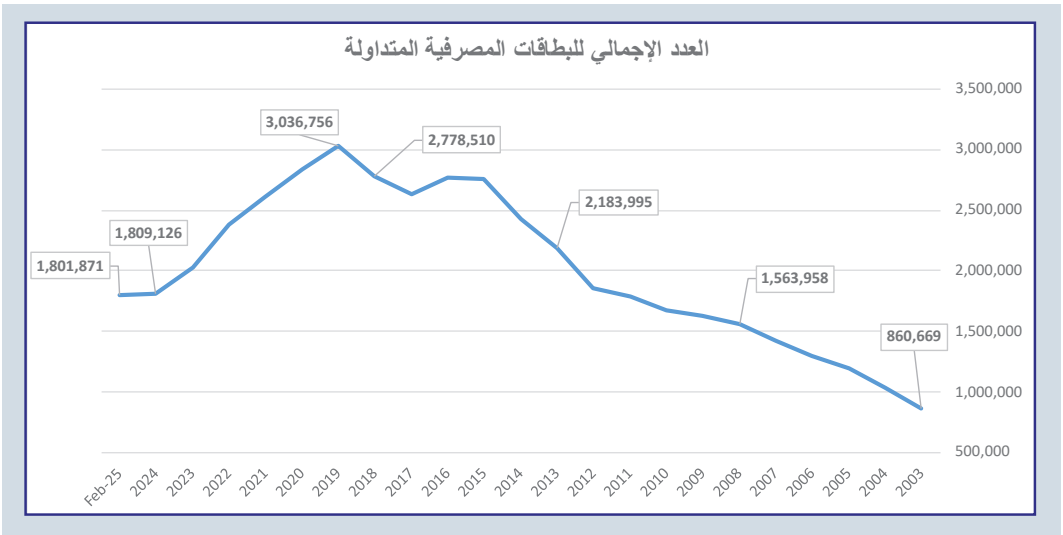

المصدر : مصرف لبنان

وتتوزّع البطاقات المتداولة في لبنان على أربعة أنواع هي: بطاقات الائتمان، بطاقات الدفع الفوري، بطاقات الدفع لأجَل، والبطاقات المدفوعة مسبقاً، نفصّلها كالآتي:

توزّع عدد بطاقات الدفع والائتمان المتداولة بحسب نوعها– نهاية الفترة

	بطاقات الائتمان Credit Cards	بطاقات الدفع الفوري Debit Cards	بطاقات الدفع لأجَل Charge Cards	البطاقات المدفوعة مسبقاً Prepaid card	مجموع عدد البطاقات
2018	579915	1627765	103566	467264	2778510
2019	556091	1854044	106053	520568	3036756
2020	364210	1849910	81595	537986	2833701
2021	215719	1749933	76221	567139	2609012
2022	141189	1552949	68897	616172	2379207
2023	79632	1372167	60090	513400	2025289
2024	67199	1184114	61327	496486	1809126
شباط 2025	68516	1166805	61556	504994	1801871

المصدر: مصرف لبنان

١- بطاقات الائتمان Credit Cards : يكون حاملها قد مُنح خط ائتمان، وتمكّنه هذه البطاقة من القيام بمشتريات أو بسحب أموال لغاية سقف معيّن يُسدَّد جزئياً أو كلّياً بعد فترة محدّدة. وقد تراجع عدد هذه البطاقات بشكل ملحوظ إلى ٦٨٥١٦ بطاقة في نهاية شباط ٢٠٢٥ مقابل ٥٥٦٠٩١ بطاقة في نهاية العام ٢٠١٩، أي بنسبة كبيرة بلغت ٨٧,٧٪، بسبب توقّف المصارف عن منح القروض بجميع أنواعها منذ بدء الأزمة، مع الإشارة إلى أنّ عدداً ولو محدوداً منها عاود منح بطاقات الائتمان لعملاء تنطبق عليهم شروط معيّنة. ونذكّر بأنّ عدد هذا النوع من البطاقات لا يعكس بالضرورة عدد حامليها نظراً لإمكانية حصول الشخص الواحد على أكثر من بطاقة ائتمان واحدة، أكان من مصرف واحد أو من مصارف عدّة، وقد شهد عدد بطاقات الائتمان تطوّراً جيّداً في السنوات التي سبقت الأزمة في لبنان. من جهة أخرى، تراجعت حصّة بطاقات الائتمان إلى ٣,٨٪ من إجمالي عدد البطاقات المتداولة في نهاية شباط ٢٠٢٥، مقابل حصّة أعلى كانت قد بلغت ١٨,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٩، ويأتي ذلك في موازاة تراجع عددها بشكل ملحوظ، بحيث أصبح أدنى من مستواها في بداية العام ٢٠٠٣!

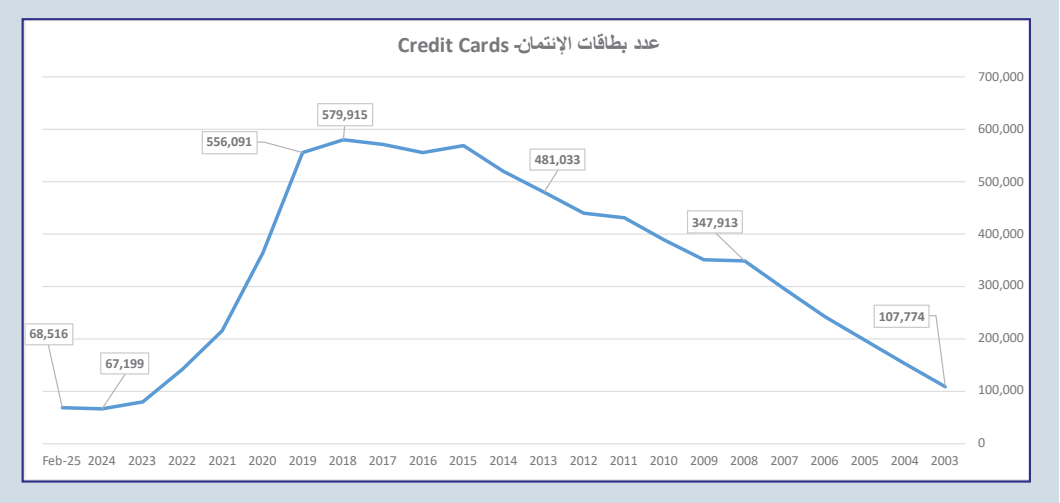

المصدر : مصرف لبنان

٢- بطاقات الدفع الفوري Debit Cards: تمكّن حاملها من سحب الأموال وتسديد ثمن مشترياته عبر سحب المبلغ مباشرةً من حسابه الدائن. وقد تراجع عدد هذه البطاقات إلى ١١٦٦٨٠٥ بطاقات في نهاية شباط ٢٠٢٥ مقابل ١٨٥٤٠٤٤ بطاقة في نهاية العام ٢٠١٩، أي بنسبة ٣٧,١٪ وبوتيرة أدنى من تراجع عدد بطاقات الائتمان، فازدادت حصّة بطاقات الدفع الفوري قليلاً إلى ٦٤,٨٪ من إجمالي عدد البطاقات المتداولة في نهاية شباط ٢٠٢٥، مقابل ٦١,١٪ في نهاية العام ٢٠١٩.

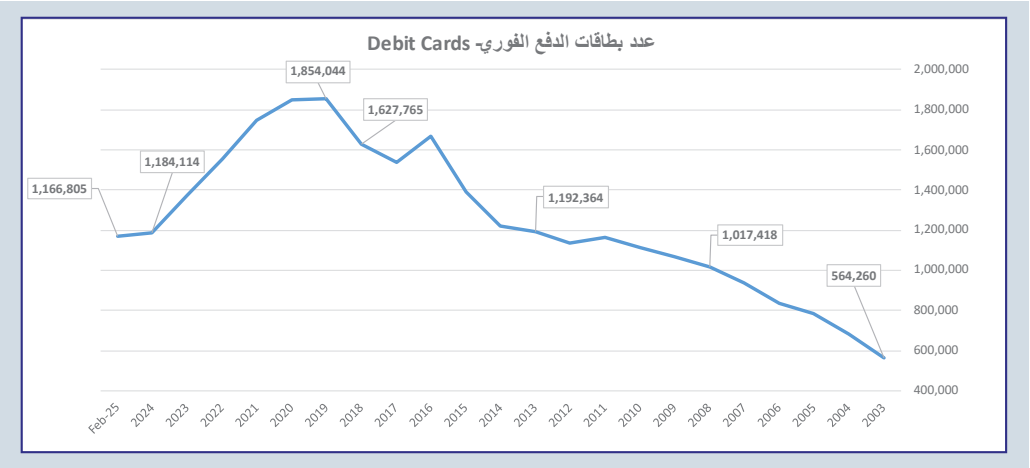

المصدر : مصرف لبنان

٣- بطاقات الدفع لأجَل Charge Cards : يكون صاحبها قد حصل على خط ائتمان، على أن يُسدّد المبلغ المستعمل كاملاً بعد فترة زمنية محدّدة. وقد تراجع عدد هذه البطاقات إلى ٦١٥٥٦ بطاقة في نهاية شباط ٢٠٢٥، مقابل ١٠٦٠٥٣ بطاقة في نهاية العام ٢٠١٩، أي بنسبة ٤٢,٠٪. ولم يسجّل هذا النوع من البطاقات رواجاً واسعاً في السوق اللبنانية بسبب طبيعتها على الأرجح، بل كان عددها يتراجع في السنوات ما قبل الأزمة. وانخفضت قليلاً حصّة بطاقات الدفع لأجَل إلى ٣,٤٪ من إجمالي عدد البطاقات المتداولة في نهاية شباط ٢٠٢٥، مقابل ٣,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٩.

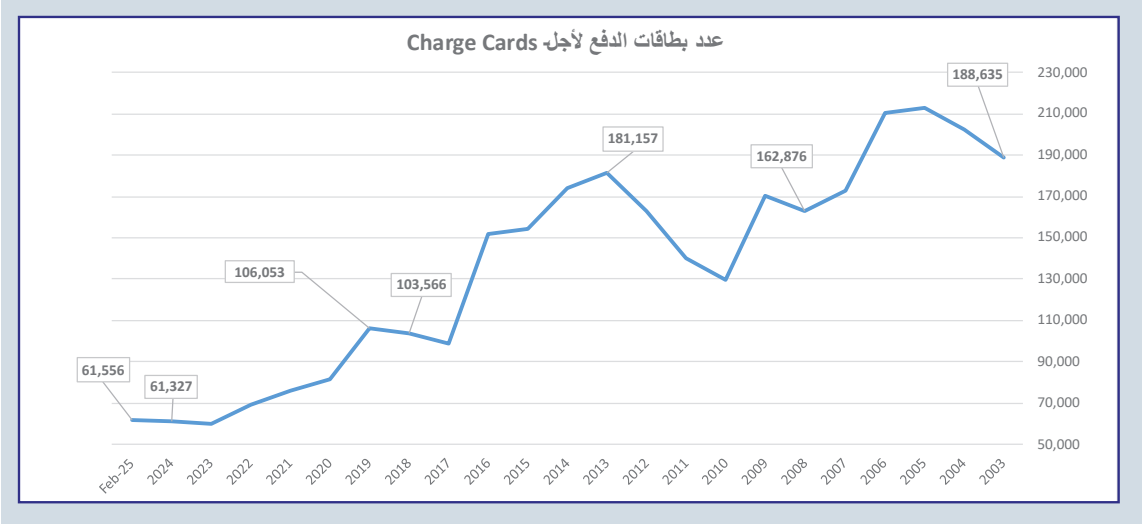

المصدر : مصرف لبنان

٤- البطاقات المدفوعة مسبقاً Prepaid cards: كما يُستدلّ من اسمها، هي بطاقات مسبقة الدفع وهي قابلة لإعادة التعبئة، قد تتوجّه إلى فئات معيّنة من العملاء أو تلبّي حاجات معيّنة (هدايا خاصّة للمناسبات، سفر، التسوّق عبر الإنترنت بشكل آمن). وبدأ تداول البطاقات المدفوعة مسبقاً في لبنان في العام ٢٠٠٦، وثمّة طلب كبير على هذا النوع من البطاقات في السوق اللبنانية وتمّ توزيع هذه البطاقات على النازحين السوريّين من قبل «برنامج الغذاء العالمي». ونُذكّر بأنّ هذا النوع من البطاقات لم يكن يحتاج إلى فتح حساب مصرفي حتى آذار ٢٠١٦.

وبلغ عدد البطاقات المدفوعة مسبقاً ٥٠٤٩٩٤ بطاقة في نهاية شباط ٢٠٢٥، مقابل ٥٢٠٥٦٨ بطاقة في نهاية العام ٢٠١٩، أي بتراجع بسيط نسبته ٣,٠٪، لتكون الأقلّ تأثّراً بالأزمة من بين البطاقات الأخرى. وبذلك، ارتفعت حصّة البطاقات المدفوعة مسبقاً بشكل ملحوظ إلى ٢٨,٠٪ في نهاية شباط ٢٠٢٥، مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠١٩.

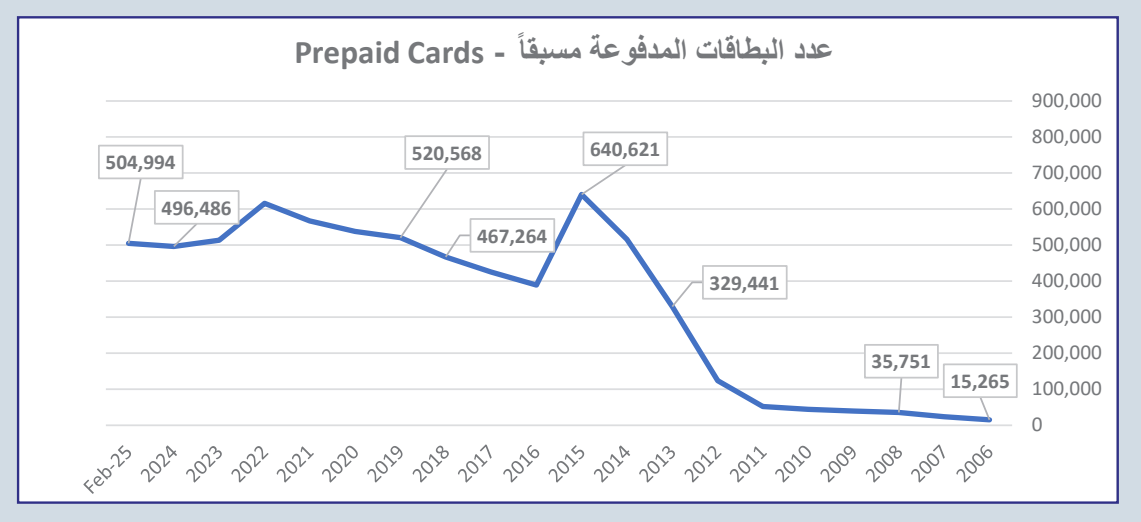

المصدر : مصرف لبنان

III- في الخلاصة

منذ بداية الأزمة المالية والاقتصادية في لبنان في الفصل الأخير من العام ٢٠١٩، تراجع عدد البطاقات المصرفية في التداول بجميع أنواعها ولو بنسب متفاوتة، كما تراجع وبشكل كبير استعمالها في المتاجر والسوبرماركت، واقتصر في فترة معيّنة على سحب الأموال نقداً ضمن الحدود الموضوعة من أجهزة الصرّاف الآلي. وفي تطوّر يحمل بعض الإيجابية، تشير المعطيات المتوافرة إلى أنّ منحى التراجع في عدد أجهزة الصرّاف الآلي وفي عدد البطاقات المصرفية (باستثناء بطاقات الدفع الفوري) توقّف في الأشهر الماضية وبدأت أعدادها تسجّل بعض التحسّن.

والسؤال المطروح هو هل سيعود عدد بطاقات الدفع واستخدامها إلى الارتفاع إلى المستويات السابقة في الفترة المقبلة ما سيؤدّي حتماً إلى تقليص حجم الاقتصاد النقدي، بعد إعادة هيكلة القطاع المتوقّعة عاجلاً أم آجلاً، أو أنّنا سنكون أمام قطاع مصرفي مختلف من حيث الشكل، وأكثر حداثةً، يُركّز على توفير وسائل دفع عصرية آمنة للزبائن مثل المحافظ الإلكترونية E-Wallet(١). هذا ما ستظهره لنا الأشهر القادمة.

١- علماً أنّ استعمال البطاقات المصرفية والمحافظ الإلكترونية وغيرها من وسائل الدفع الرقمية سيُخفّف حتماً من التداول بالنقد ويُقلّص من حجم الاقتصاد النقدي وبالتالي من المخاطر المتعلّقة به.

مؤشر BLOM PMI: تراجع النشاط الاقتصادي

«ارتفع مؤشر مديري المشتريات من ٤٨,٩ نقطة في أيار ٢٠٢٥ إلى ٤٩,٢ نقطة في حزيران ٢٠٢٥»، وعلى الرغم من التحسّن الطفيف تدهور النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص اللبناني للشهر الرابع على التوالي».

وقد انحفضت مبيعات العملاء وأُلغيت الطلبيات الجديدة، ما أفضى إلى تراجع النشاط التجاري في الإقتصاد اللبناني».

كما سجّلتْ أسعار الشراء التي تحمّلتها الشركات اللبنانية ارتفاعاً بأسرع معدّل لها في ثمانية أشهر، وقرّرت تمرير هذه الإرتفاعات في أسعار الشراء إلى العملاء. والأمر المؤسف أنّ مؤشر النشاط المستقبلي سجّلَ انخفاضاً حادّاً، مع التوقّعات السلبية التي قدّمتها شركات القطاع الخاص اللبناني، حيث توقعت ٥٣٪ من الشركات المشاركة في الدراسة انخفاض مستوى النشاط التجاري خلال الإثني عشر شهراً المقبلة».

المركزي يكلّف شركة عالمية مهمة مكافحة التبييض وتمويل الإرهاب

أعلن مصرف لبنان عن إبرام إتفاقية تعاون مع شركة K2 Integrity الأميركية الرائدة في مجال إدارة المخاطر العالمية، والإمتثال، والتحقيقات المالية، وذلك في إطار جهود المصرف الرامية إلى مكافحة توسّع الإقتصاد النقدي، والتصدي للأنشطة غير المشروعة والإحتيالية بكافة أشكالها.

وأوضح، «تأتي هذه الخطوة في سياق مسعى مصرف لبنان للخروج من «اللائحة الرمادية» الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، حيث ستُقدّم شركة K2 Integrity الدعم الفني والإستشاري اللازمين لإعتماد وتنفيذ الإجراءات التي تساهم في تعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال (AML) ومكافحة تمويل الإرهاب (CFT) في لبنان.

تتمتّع شركة K2 Integrity بخبرة واسعة في تقديم المشورة للمصارف المركزية، والحكومات، والمصارف التجارية والإستثمارية، وشركات الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية (FinTech)، في أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم. كما يتميّز خبراؤها بفهم معمّق للمعايير الدولية، وأفضل الممارسات العالمية والمتطلبات التنظيمية الخاصة بكل بلد، لا سيّما في مناطق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (EMEA)، بما يشمل ٢٨ دولة تلتزم بالتوجيهات الأوروبية، إلى جانب التزامها بالقوانين الأميركية لمكافحة الجرائم المالية مثل قانون باتريوت (USA PATRIOT Act)، وقانون سرية المصارف (BSA)، وأنظمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC).

وسيعتمد مصرف لبنان على الخبرات المتخصّصة والإنتشار الدولي لشركة K2 Integrity من أجل وضع وتنفيذ خطة عمل دقيقة تستهدف تحديد الثغرات النظامية، وسدّ الفجوات التنظيمية، والعمل على إستعادة الثقة بالنظام المالي اللبناني على الصعيدين المحلي والدولي».

تطور العائدات السياحية

لا تزال العائدات السياحية في لبنان أقلّ من معدلاتها الوسطية ما قبل الأزمة (٢٠٠٢-٢٠٢٢)، والذي كان يقدّر بنحو ٦,١١ مليارات دولار.

ووصلت الإيرادات إلى أدنى مستوياتها في العام ٢٠٢٠ مسجّلة ٢,٣٥ مليار دولار بسبب جائحة كوفيد، ثم انتعشت تدريجياً إلى ٣,١٤ مليارات في ٢٠٢١، و ٥,٣٢ مليارات في ٢٠٢٢ .

وفي العام ٢٠٢٣، وصلت قيمتها إلى ٥,٤١ مليارات دولار. إلاّ ان صافي الإيرادات وصلت فقط الى ١,٧٢ مليار دولار.

وفي العام ٢٠٢٤، انخفضت عائدات السياحة في لبنان إلى نحو ٤,٧ مليارات دولار.

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ٢١٪ من سكان لبنان يعانون من إنعدام حاد أو طارئ في الأمن الغذائي

برعاية وحضور وزير الزراعة اللبناني الدكتور نزار هاني، وبمشاركة ممثل برنامج الأغذية العالمي ومدير المكتب في لبنان السيد ماثيو هولينغورث، والممثلة بالإنابة لمنظمة الأغذية والزراعة في لبنان السيدة فيرونيكا كواترولا، وعدد من الخبراء والمسؤولين في وزارة الزراعة، أُطلق في مقرّ الوزارة في بيروت تقرير «لبنان: تحليل التصنيف المرحلي المتكامل لإنعدام الأمن الغذائي الحاد (IPC)» للفترة الممتدة من نيسان إلى تشرين الأول ٢٠٢٥.

ويُظهر التقرير أن واحداً من كل خمسة أشخاص في لبنان – أي نحو ١,١٧ مليون نسمة – يعاني من انعدام حاد أو طارئ في الأمن الغذائي خلال الفترة الممتدة من نيسان إلى حزيران ٢٠٢٥. ورغم أن هذا الرقم يمثّل تحسناً مقارنة ببداية العام حين بلغ عدد المتأثرين ١,٦٥ مليون شخص عقب النزاع العام ٢٠٢٤، إلا أن التحسّن يبقى هشاً وقد ينعكس سلباً في حال غياب دعم إنساني مستدام.

أكد وزير الزراعة الدكتور نزار هاني أن لبنان لا يزال يعاني من تداعيات الأزمات المالية والإقتصادية والإجتماعية المتراكمة منذ عام ٢٠١٩، ما أدى إلى تدهور حاد في معيشة السكان وارتفاع معدلات إنعدام الأمن الغذائي.

أكدت نتائج التحليل الحاجة الملحّة لتدخلات عاجلة، لا سيما في المناطق المتضرّرة بشدة من النزاع.

مع ضرورة تعزيز الشراكات الوطنية، وتوسيع التنسيق بين الوزارات المعنية، مثل الإقتصاد، الصحة، البيئة، الشؤون الإجتماعية، التربية، والطاقة، لبناء استجابة وطنية متكاملة تعزّز شبكات الأمان الإجتماعي، وتدعم التغذية، والتعليم، والزراعة.»

ويُعد على تعزيز الإنتاج الزراعي السليم مدخلاً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، من مبادرات الوزارة في هذا الإطار، إطلاق «مرصد الملوثات الغذائية» وتفعيل المختبرات المركزية في كفرشيما لضمان سلامة الغذاء وجودته.

BLOM يطلق خدمة فتح حساب لعملاء جدد عبر eBLOM بالشراكة مع Visa

أعلن **بنك لبنان والمهجر** عن إطلاق خدمة رقمية مميزة لفتح حساب مصرفي، بالشراكة مع شركة Visa الرائدة عالمياً في مجال المدفوعات الرقمية. تتيح هذه الخدمة للعملاء الجدد امكانية فتح حساب مصرفي عبر تطبيق eBLOM، دون الحاجة إلى زيارة الفرع. وتقدّم هذه الخدمة المبتكرة تجربة رقمية متكاملة، مع إمكانية الإستفادة من خدمة شخصية في أي من فروع بنك لبنان والمهجر الـ٧٥، أكبر شبكة فروع في لبنان.

من خلال هذه الخدمة الجديدة، يمكن للأفراد فتح حساب جاري أو حساب لتوطين الراتب مباشرة عبر تطبيق eBLOM، والحصول فوراً على بطاقة Visa الرقمية، مع إمكانية طلب بطاقة بلاستيكية. سيستفيد العملاء الجدد من مجموعة واسعة من الخدمات المتوفرة عبر eBLOM، بما في ذلك: التحويلات المحلية والدولية، خدمة صرف العملات الأجنبية، قروض شخصية مع موافقة مسبقة للعملاء الذين لديهم توطين راتب، زيادة سقف الإئتمان لبطاقات الائتمان، والعديد من الخدمات الأخرى.

بنك الاعتماد اللبناني يطلق خدمة «Mastercard Send» للمرة الأولى في لبنان

أعلن **بنك الاعتماد اللبناني** عن إطلاق خدمة «Mastercard Send» لأول مرة في لبنان، ضمن منصة «Mastercard Move»، المنصة العالمية الرائدة من ماستركارد للتحويلات المالية الدولية، ما يمثّل خطوة استراتيجية نحو تعزيز الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى حلول تحويل فورية وآمنة.

تأتي هذه الخدمة ضمن تطبيق «Wink Neo»، المصرف الرقمي التابع **لبنك الاعتماد اللبناني**، والذي يعمل كبنية خلفية (Back Office) لجميع المحافظ الإلكترونية في السوق، مما يتيح ربط المحافظ المحلية بشبكات دفع عالمية وتحسين تجربة التحويلات المالية من وإلى لبنان.

وفي هذا الإطار، يلعب Wink Neo دوراً محورياً كمصرف رقمي متطور، يمكّن المؤسسات والمحافظ الأخرى من تقديم خدمات مالية رقمية متطورة دون الحاجة إلى تطوير أنظمة مستقلة. ويُعدّ «Wink Neo» منصة جاهزة تعمل كـ Back Office يدعم أي محفظة إلكترونية راغبة بتفعيل خدمات إرسال واستقبال الأموال بسرعة وأمان وبتكلفة منخفضة.

من خلال التكامل مع Mastercard Send، بات بإمكان المستخدمين في لبنان تعبئة محافظهم من أي بطاقة مصرفية محلية أو دولية (AFT – Account Funding Transfer)، وتحويل الأموال إلى أي بطاقة أو حساب، محلياً ودولياً (OCT – Original Credit Transfer)، ما يعزّز مرونة التحويلات ويقلّل من الاعتماد على القنوات التقليدية المكلفة والبطيئة.

«توفّر خدمة Mastercard Send لعملائنا حلاً عصرياً وآمناً بديلاً عن الوسائل التقليدية، بفضل قدرتها على الوصول العالمي وكلفتها المنخفضة، مما يجعلها أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي في لبنان.»

وتمكّن خدمة Mastercard Send مختلف فئات المجتمع من الإستفادة منها بطرق متعدّدة وهي:

- أولاً، تمكّن الطلاب اللبنانيّين في الخارج من استقبال التحاويل من أهاليهم بشكل فوري وبتكلفة منخفضة.
- ثانياً، تتيح للمغتربين اللبنانيّين العاملين في الخارج إرسال الأموال لعائلاتهم بإستخدام البطاقات بسرعة وكفاءة وبأقل رسوم ممكنة.
- وأخيراً وليس آخراً، تساعد العمال الأجانب في لبنان على تحويل الأموال إلى بلدانهم الأم بشكل فوري وبتكلفة منخفضة.»

بنك بيروت يستضيف مؤتمراً في البقاع

عقد **بنك بيروت** مؤتمراً مخصصاً لقطاعات التجارة، والصناعة والإنتاج، ضمّ مجموعة كبيرة من مدراء وممثلين عن أبرز شركات التصنيع، والتوزيع، والتجزئة، والتجارة، والتكنولوجيا المالية. هذا اللقاء أُقيم بالتعاون مع تجمع الصناعيّين في البقاع وذلك في ٢٤ حزيران في فندق القادري – زحلة، وتمّ مناقشة سبل دمج التكنولوجيا المصرفية في المشهد الصناعي والإنتاجي في لبنان.

تخلّل المؤتمر ندوات تناقش خلالها خبراء حول رقمنة العمليات اليومية في مختلف المجالات في البقاع مع التركيز على الحلول المصرفية والرقمية المتكاملة، حيث شاركوا تجاربهم وآرائهم حول تحديات وفرص التحوّل الرقمي في هذا القطاع الحيوي. كما تناولت النقاشات دور بنك بيروت في تسهيل العمليات المالية اليومية للتجار وأصحاب المصانع وتوفير بنية تحتية

متكاملة تسهّل عملية تسيير المدفوعات والتحصيل الآلي، وتفعيل التجارة الإلكترونية، وخدمات إدارة السيولة المتكاملة.

وعرض مدير دائرة الحلول المصرفية الإلكترونية للشركات في بنك بيروت فريد خوري مجموعة الخدمات الرقمية التي يقدمها والتي تشمل حلولاً مبتكرة للدفع والتحصيل الإلكتروني والتجارة الإلكترونية وإدارة النقد، مما يوفر بنية تحتية متكاملة تسهّل عملية تسيير المدفوعات والتحصيل الإلكتروني لهذه القطاعات.

تعاون بين ماستركارد وMyMonty لتسريع اعتماد المدفوعات الرقمية

أعلنت شركة MyMonty، المتخصّصة في التكنولوجيا المالية والمبتكرة في مجال المدفوعات في لبنان، عن تعاون جديد مع شركة ماستركارد، يهدف إلى تعزيز استخدام وسائل الدفع الرقمية ودعم عملية التحول نحو اقتصاد رقمي في لبنان. ومن خلال هذا التعاون، ستعمل MyMonty على توسيع حلول الدفع الرقمية التي تقدمها، لتوفير خيارات دفع متطورة للأفراد والشركات، مما يسهم في تحسين كفاءة وأمان المعاملات المالية.

وبدعم من شبكة ماستركارد العالمية وتقنياتها المبتكرة في مجال الدفع، تسعى MyMonty إلى تمكين مستخدميها من الاستفادة من مزايا الأمان المتطوّرة. وسيتمكن الأفراد من إدارة أموالهم بطريقة أسهل وأكثر أماناً، سواء داخل لبنان أو خارجه.

عجوزات المالية العامة حول العالم

يشهد العديد من الدول المتقدّمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، موجة متسارعة من العجز المالي والإنفاق الحكومي المتزايد، في وقت يُفترض فيه أن تكون هذه الحكومات أكثر انضباطاً. فرغم تعافي الاقتصاد العالمي، وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع أرباح الشركات، تواصل هذه الدول سياسة التوسّع المالي وكأنها في حالة ركود.

في العام ٢٠٢٤، حقّقت الولايات المتحدة الأميركية عجزاً في الموازنة بلغ ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد يتضاعف هذا العجز قريباً. يمدّد **«قانون الفاتورة الجميلة الواحدة»** الذي أصدره الرئيس دونالد ترامب، والذي شقّ طريقه عبر الكونغرس، التخفيضات الضريبية التي أُطلقت عام ٢٠١٧ بشكل دائم، ويقدّم المزيد للعاملين في قطاع الضيافة وكبار السنّ، ويعزّز المدفوعات للأطفال الفقراء. ويصل حجم التشريع المقترح إلى تريليونات الدولارات من الاقتراض الإضافي على مدى العقد المقبل.

لو أن تقديمات الرئيس ترامب تلفت الانتباه إلاّ أن الولايات المتحدة ليست الوحيدة. فالحكومات في جميع أنحاء العالم الغنيّ تزيد الإسراف في الإنفاق. على سبيل المثال، ستسجّل فرنسا هذا العام عجزاً بنسبة ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وسيكون عجز بريطانيا أقلّ بقليل منه في فرنسا. وستقترض الحكومة الألمانية ما يعادل ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتّجه رصيد الموازنة العامة في كندا نحو الخط الأحمر.

تعاني الحكومات من عجز طويل الأمد. ففرنسا لم تشهد فائضاً منذ العام ١٩٧٤. ويمكن للحكومة أن تقترض المال وتُقلّل مديونيتها في الوقت ذاته، في حال نما الاقتصاد بوتيرة أسرع من تراكم الديون.

لكن ما يحدث اليوم أمر غير مسبوق. لن تكون مستويات العجز استثنائية لو كان الاقتصاد في حالة ركود. في الواقع، إن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بشكل جيد في الدول الغنيّة. ويقترب معدل البطالة من أدنى مستوى له على الإطلاق. ويُعتبر نمو أرباح الشركات جيداً. في المقابل، ارتفعت في الوقت ذاته تكاليف الاقتراض بشكل كبير. إذ تقترض حكومات الدول الغنيّة بمعدل فائدة سنوي يبلغ ٣,٧٪ لمدة عشر سنوات، مقابل معدل فائدة قدره ١٪ خلال جائحة كوفيد-١٩.

في ظلّ هذه الظروف، تنصح مراجع عدّة بخفض العجز العام في موازاة تفضيل الحكومات مضاعفة الإنفاق. ويَعِد العديد من الحكومات بزيادة الإنفاق على الدفاع. في حين تُقدّم الأحزاب السياسية في اليابان، تحفيزات مالية، تراوح بين مِنَح نقدية وتخفيضات على ضريبة الاستهلاك، قبل انتخابات مجلس النواب. وأعادت الحكومة البريطانية تقديم مساعدات لكبار السنّ لتسديد فواتير الطاقة بعد توقّفها لبضعة أشهر فقط، وتعمل كوريا الجنوبية على تخفيض ضريبة الميراث وأستراليا على تخفيض ضريبة الدخل.

حتى أن الدول التي كانت حذرة في السابق بدأت تنضم إلى هذا الحراك. فالحكومة الألمانية تخطط لاقتراض ٨٠٠ مليار يورو (٩٤٠ مليار دولار) للاستثمار في الدفاع والبنية التحتية. وسويسرا، التي كانت تحقّق فائضاً كبيراً في الموازنة قبل الجائحة، أصبح لديها الآن فائض ضئيل، وستبدأ بتطبيق نظام دفع المعاشات التقاعدية الحكومية للشهر الثالث عشر في العام المقبل.

ويعود الإنفاق المتزايد للحكومات إلى فترة الجائحة، حيث اعتاد السياسيون على إنقاذ الشركات والأُسَر. ثم ساهم ارتفاع التضخم بالمطالبة بالإنفاق للتخفيف من أزمة غلاء المعيشة. حتى وقت قريب، كان من السهل على الحكومات اتّباع سياسة مالية متساهلة. في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، كان الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ينمو بسرعةٍ معقولة، وكان التضخم مرتفعاً، وأسعار الفائدة منخفضة. في ظل هذه الظروف، كان بإمكان الحكومات الغنية تسجيل عجز أولي (قبل تسديد الفوائد) كبير وكذلك تخفيض عبء ديونها. ويُمكن لبعض الدول كاليابان مثلاً، خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى لو كان لديها عجزٌ أوّلي بنسبة ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا، فإن ثلثَيْ حكومات العالم الغني اليوم أقلّ مديونيةً مما كانت عليه قبل خمس سنوات. انخفضت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليابان بمقدار ٢٤٪، وبلغت نسبة الانخفاض ٦٨٪ في اليونان.

اليوم، النمو الاقتصادي والتضخم نحو الانخفاض، فيما أسعار الفائدة نحو الارتفاع. حسابياً، لكي تتمكن الدول الغنية من خفض ديونها، عليها الآن تحقيق توازن في الرصيد الأولي. بالنسبة لبعض الدول، تغيرت الحسابات المالية جذرياً. فقد تحوّل الرصيد الأولي، الذي يُخفّض الدين العام، من عجز ٣,١٪ قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٣ في إيطاليا إلى فائض قدره ١,٣٪ في العام ٢٠٢٤. يُقلّص الإيطاليون عجز ميزانيتهم، ولكن ليس بالقَدَر الكافي. ومع إحراز العديد من الحكومات الأخرى تقدّماً أقلّ، في موازاة حرب تجارية تُنذر بتباطؤ النمو، من المرجّح أن يبدأ الدين العام في الدول الغنية بالارتفاع.

هذا التوقيت غير مناسب. لطالما أدرك علماء الديموغرافيا أن العام ٢٠٢٥ ستُسجّل فيه موجة تقاعد كبيرة لجيل «الطفرة السكانية (Baby Boomers)، ما سيزيد الطلب على الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية.

الأزمة الديموغرافية وسياسات الإنفاق المالي على وشك التفاعل بطرق غير سارة. لا أحد يستطيع التنبؤ متى سينفذ صبر المستثمرين، ما سيرفع أسعار الفائدة إلى حدّ كبير. لا بدّ من وضع حدّ للإفراط في الاستدانة.

المرجع: الطبعة الالكترونية لمجلة The Economist 29 حزيران 2025. Big, beautiful budgets: not just an American problem.

تعافٍ ملحوظ في اليونان

حوّلت الإصلاحات القوية اليونان إلى واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في أوروبا.

بعد اعتبارها الحلقة الأضعف في الاقتصاد الأوروبي، تحوّلت اليونان اليوم إلى قصّة نجاح غير متوقّعة. ويعكس هذا التحوّل أداءً اقتصادياً مميزاً تَمثَّل في معدّلات نمو إيجابية فاقت متوسّط الاتحاد الأوروبي، وانتعاش كبير في الاستثمار، وصادرات بلغت مستويات قياسية، مع تراجع معدّلات البطالة إلى مستويات لم تشهدها منذ أكثر من عقد. وتميّزت السياسة المالية العامة بالانضباط بحيث تحقّق فوائض أولية متزايدة، إلى جانب انخفاض الدين العام بنحو ٥٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أكبر الانخفاضات المسجّلة في أوروبا. ولم يقتصر هذا التحوّل على مؤشرات المالية العامة والاقتصاد الكلي فحسب، بل حمل بعداً نوعياً، فازداد مناخ الأعمال جاذبية بالنسبة إلى المستثمرين، وتحسّنت ظروف التمويل، وأثبتت الدولة كفاءة أكبر في إدارة الاقتصاد، وبالتالي استعادت اليونان تصنيفها الائتماني الاستثماري. وسُجّل هذا الأداء الاقتصادي القوي نتيجة تطبيق مزيج صحيح من السياسات: مالية عامة رشيدة لاستعادة ثقة السوق، وجهد مستمر لإصلاح النظام المصرفي، مع استكمال الإصلاحات الهيكلية المعزِّزة للنمو.

على صعيد المالية العامة، واصلت اليونان تحسين أدائها منذ فترة الجائحة، حيث بلغ الفائض الأولي ٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٤، ما أدّى إلى تحقيق فائض كلّي في الموازنة بنسبة ١,٣٪ في العام المذكور. ويُعزى هذا الإنجاز، ليس إلى إجراءات تقشفية صارمة، بل إلى نمو اقتصادي مستدام، والأهم، إلى الجهود المستمرة لمكافحة التهرّب الضريبي، والتي ساهمت، بحسب التقديرات، في زيادة الإيرادات بنحو ٣٪ خلال العام ٢٠٢٤.

أما في القطاع المصرفي، فقد أُنجزت بنجاح عملية تنظيف الميزانيات وتقليص حجم القروض المتعثرة، ما أتاح للمقرضين اليونانيين استعادة دورهم المحوري في تمويل الاقتصاد الحقيقي. وفي الوقت ذاته، شهدت الودائع نمواً مستمراً، كما عزّزت ربحية المصارف القوية نسب كفاية رأس المال. ويُعد البيع الناجح لحصص صندوق الاستقرار المالي اليوناني في المصارف المحلية (the Hellenic Financial Stability Fund)—والذي حظي باهتمام كبير من أصحاب الاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل وذوي سمعة مرموقة—دليلاً واضحاً على تجدّد الثقة في النظام المصرفي اليوناني.

في إطار الإصلاحات الهيكلية، تمّ تخفيض معدّلات الضريبة ومساهمات الضمان الاجتماعي، مما خفف العبء عن الشركات والمستهلكين على حد سواء. كما تمّت إزالة الحواجز البيروقراطية عبر تبسيط إجراءات الترخيص والاجازات، وتحديث قوانين العمل لتواكب احتياجات سوق العمل المتغيرة، بما يضمن التوازن بين متطلبات أصحاب العمل وحقوق الموظفين. فقد تمّ إنشاء أحد أكثر الأطر التحفيزية تنافسية في مجال البحث والتطوير. كما تحقّق تقدم ملموس في برنامج الخصخصة الذي نُفذ بوتيرة غير مسبوقة، وأسهم في توليد الإيرادات العامة، والأهم من ذلك، في فتح آفاق جديدة للاستثمار وخلق فرص عمل.

كذلك، تمّ استحداث إطار متطوّر لحالات التعثّر -صنّفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organisation for Economic and Co-operation and Development الأكثر تلبيةً للممارسات الدولية- يُساعد القطاع الخاص على التخلّص من الديون المتعثّرة، وهو ما انعكس فعلياً في تراجع الدين الخاص سواء بالقيمة المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تمّ إجراء إصلاحات على نطاق واسع شملت التحوّل الرقمي والتعليم وتطوير المهارات وإعادة تأهيلها وتحسين نظام التقاعد ومعايير الشفافية.

بالطبع لا تزال الطريق طويلة في ظل استمرار التحديات. فنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تبقى مرتفعة في اليونان، وان اقترن ذلك بسمات مواتية من حيث هيكل الدين وشروط الفائدة، ما يخفّف من المخاطر. وعلى الرغم من تراجع التضخم، فإنّه لا يزال مرتفعاً، لا سيّما في قطاع الخدمات. ومع مواصلة الاستثمار تحسّنه، إلاّ أنّه لا يزال دون متوسّط الاتحاد الأوروبي، ما يزيد الحاجة

إلى زيادة رأس المال. ولا تزال الانتاجية دون المتوسّط الأوروبي على الرغم من ارتفاعها. وينطبق الأمر ذاته على مشاركة القوى العاملة، لا سيّما النساء. وبالطبع، ينبغي تعزيز مرونة الاقتصاد اليوناني وقدرته على الصمود امام التحديات الخارجية والتكيّف معها، بما في ذلك التحوّل الأخضر والتحوّل الرقمي.

يكمن الهدف الأساسي في عدم المساس بالتقدّم المحقّق خلال السنوات الأخيرة. لذلك، تواصل اليونان التزامها الصارم بالحكمة المالية. وعلى مدى السنوات القليلة المقبلة، من المتوقّع أن تحافظ على فوائض أولية تُقارب ٢,٥٪ من الناتج المحلّي الإجمالي. بالإضافة إلى توقّع انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي بمقدار ٢٠٪ إضافية بحلول العام ٢٠٢٨.

في السنوات الأخيرة، تجاوز أداء الاقتصاد اليوناني التوقعات، وغالبًا بهوامش كبيرة. مع الإشارة إلى أنّ هذه التوقعات لا تأخذ في الحسبان بعدُ الاستخدام الاستراتيجي للاحتياطيات النقدية الكبيرة في سداد الديون المبكر—وهو ركن أساسي في الاستراتيجية الفعّالة لإدارة الديون. وسيظل تعزيز الامتثال الضريبي أولوية. وما دام توفر الحيز المالي هو نتيجة لزيادة الإيرادات العامة، فإن الحكومة تهدف إلى تنفيذ تخفيضات ضريبية تحفّز النمو في سوق العمل ومؤسسات الاعمال، ما يعزز الدخل المتاح ويُحسّن القدرة التنافسية. وتعمل اليونان على تكثيف جهودها لتحويل الاقتصاد اليوناني إلى نموذج للنمو السريع والمستدام. ولتحقيق ذلك، ستواصل تنفيذ إصلاحات تحويلية تركز على الجانب الحقيقي من الاقتصاد، بما في ذلك تبسيط القواعد التنظيمية للأعمال وتعزيز الكفاءة الإدارية للدولة. كما تعتزم إزالة الحواجز المتبقية أمام دخول الأسواق، لا سيما في قطاع الخدمات، من أجل تعزيز المنافسة، وتحسين الكفاءة، وزيادة ديناميكية الأعمال.

وستواصل اليونان تعزيز المنافسة في النظام المصرفي لضمان استفادة الشركات والمستهلكين من خدمات مالية أفضل وتكاليف أقل وفرص أكبر للحصول على القروض. ومن الأولويات توسيع خيارات التمويل بغية تجاوز الإقراض المصرفي التقليدي، لاسيّما للشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة. لذا، يتمّ تنفيذ استراتيجية لتعزيز سوق رأس المال اليوناني ورأس المال الاستثماري المخاطر (Venture Capital). كما سيُسهم تحسين استخدام صناديق الاتحاد الأوروبي بفتح آفاق جديدة للاستثمار. إلى جانب ذلك، يستمر الالتزام بتدعيم البنى التحتية والرأسمال البشري. فالاستثمارات المخطّط لها في مجال الطاقة المتجددة والكهرباء ستُسهم في خفض تكاليف الطاقة، ما يتيح للشركات ممارسة نشاطها على نحو أكثر تنافسية. في الوقت عينه، ستضمن مبادرات تطوير المهارات تهيئة القوى العاملة لمتطلّبات اقتصاد سريع التطوّر.

لقد حققت اليونان تعافياً اقتصادياً ملحوظاً خلال السنوات الخمس الماضية. ولا تزال هناك إمكانية كبيرة لتحقيق المزيد من التحسّن. ونظراً للحالة الراهنة للاقتصاد والزخم القوي الذي يتمتع به، من المتوقّع أن يستمر النمو في التفوّق على متوسط النمو الأوروبي في المستقبل المنظور. وفي الوقت ذاته، تستفيد اليونان من قدرتها في الوصول إلى السوق الأوروبية الموحّدة الكبيرة ذات الدخل المرتفع، فضلاً عن تراجع درجة عدم اليقين الاقتصادي والمؤسسي. وتزداد قيمة هذا الامتياز بفضل الاستقرار السياسي القوي الذي تتمتع به البلاد وتوجّهها الجيوسياسي الواضح. فهذا المزيج من العوامل، إلى جانب الالتزام بجدول أعمال إصلاحي طموح، يجعل من اليونان خيارًا استثماريًا أكثر جاذبية، ويعود بالنفع على المستويات المعيشية للمواطنين ورفاهيّتهم.

المرجع : **Finance & Development, "Remarkable Recovery", June 2025**

جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 1 /970500 1 961
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb

Association of Banks in Lebanon

@ABLLebanon

Association of Banks-Lebanon

abl.org.lb